

فلسطين ... بين النظريات الجامعية ... والواقع

بقلم الدكتور
عيسى سلطي

(نشرت «القدس» يوم الاحد
الماضي مقالا للدكتور سري نسييه
حول عملية التحرر.. والتحرير
بالنسبة للقضية الفلسطينية، وفيما
يلي رأي للدكتور عيسى سلطي حول
الموضوع).

«المحرر»

يعتقد البعض ان كل ما يتداول في
قاعات المحاضرات او مقاعد الدراسة، او
ما يكتب في اطروحات الماجستير
والدكتوراة . يمكن . تطبيقه حرفيا في
الحياة اليومية.

ربما كان ذلك صحيحا بالنسبة
للرياضيات او ما شابه ذلك في العلوم
التطبيقية، الا انه أبعد ما يكون عن
الحقيقة بالنسبة «للعلم» السياسية لان
هناك عاملا واحدا على الأقل في المعادلة
يصعب التكهّن به، او التنبؤ بخط سيره،
الا وهو الانسان، ان كان فردا واحدا، او
مجموعة من الناس، تسمى شعوبا.

وبالرغم من جميع المحاولات،
والنظريات التي يضعها الخبراء للتنبؤ
بهذا التصرف، او للتأثير عليه، يبقى هذا
العامل في المعادلة عاملا غامضا الى حد
بعيد.

ان نظرية الدكتور سري نسييه حول
تحرير الارض من خلال تحرير الشعب،
والمطالبة بحقوقه تنطوي على كثير من
المغالطات في قراءة العلوم السياسية
وتطبيقها على الواقع. فنظريته تنادي بأن
يطالب الشعب الفلسطيني المتواجد على
الارض، ومن يسمح له بالعودة، بكامل
حقوقه السياسية منها والمدنية، وعندما
يصبح الفلسطينيون اكثرية، بسبب
المعادلات الديمغرافية بين اليهود
والعرب، فعندها سيتمكن الفلسطينيون
من انتزاع حق اتخاذ القرار السياسي
ويديروا دفة الحكم.

وبعبارة ادق تدعو النظرية ان يطالب
جميع العرب على ارض فلسطين
الموحدة بالجنسية الاسرائيلية، وينضموا
لها، وبعد عقود قليلة من الزمن، تصبح
«اسرائيل» دولة مزدوجة القومية،
بأكثرية عربية، مع ما تتمتع به هذه
الأكثرية من حقوق وامتيازات.

او باختصار، يقول «دعنا نتغلب على
الاسرائيليين في لعبتهم المفضلة -
الديمقراطية».

اما الواقع المنظور والبعيد، فيقول غير
ذلك ففي اسرائيل اليوم ما يزيد عن
نصف مليون عربي، يتمتعون بكافة
الحقوق المدنية والسياسية. ويشكلون ما
يزيد عن 15 في المائة من السكان.
والسؤال، الا يستحق هؤلاء اكثر من اربعة
نواب في الكنيست من اصل منة
وعشر من؟ الا يستحقون مزيدا واحدا

القدس

٨٦ / ٧ / ٢٧

(أولى)

في المائة من السكان حتى تتاح لهم فرصة
المشاركة في ادارة دفة الحكم؟.

ولكن السؤال الهام الذي يجب ان
نطرحه هو هل لا نجد اسرائيل في
المستقبل القريب او البعيد، وسيلة قانونية
ضمن قوانينها الديمقراطية ... لتبقى
على كيانها الصهيوني، وهويتها الخاصة،
وماذا يمنعها من تطبيق قانون بقراءاته
الثلاث بيوم واحد يمنح جميع يهود العالم
الجنسية الاسرائيلية، مع جميع الحقوق
والامتيازات والواجبات، وتعاملهم كما
تعامل الولايات المتحدة جنودها في
قواعدها العسكرية في اوروبا والفلبين؟
اوان تضع انظمة وشروط تعجيزية
بحيث تمنع العرب من ممارسة
حقوقهم السياسية.

يا صديقي، ان ميكانيكية الحكم
وتطبيقاته شيء، والمثل والنظريات
والايدولوجيات السياسية شيء مختلف
اخر... اما التحرر والتحرير فاساسهما
واحد... ارض بحدود، علم ونشيد
وطني... دستور... وقانون. نقد خاص،
سيادة، وحضارة... وسياسة سلامة وأمن
لاجيال المستقبل... كل هذه الامور لا
تهبها اعراف ونظريات...